

# \* دور المولى من غير العرب في تطور الفقه الإسلامي المبكر

هارالدموتسكي

مقدمة

نصادف في كتاب أبي إسحاق الشيرازي «طبقات الفقهاء»، والكتاب واحد من كتب تراجم الفقهاء المسلمين ألف في القرن الخامس الهجري / الموافق للقرن الحادى عشر الميلادى ، الفقرة التالية : «لما مات العادلة - عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم - صار الفقه في جميع البلاد إلى المولى ، فقيه مكة عطاء ، وفقيه اليمن طاووس ، وفقيه اليمامة يحيى بن أبي كثير ، وفقيه البصرة الحسن ، وفقيه الكوفة إبراهيم النخعي ، وفقيه الشام مكحول ، وفقيه خراسان عطاء الخراساني ، إلا المدينة فإن الله عز وجل من عليها بقريش فقيه غير مدافع هو سعيد بن المسيب رضي الله عنه<sup>(1)</sup> .

مفاد الرأي السابق أنه في الجيل الأول بعد النبي (ص) كانت المعرفة

---

(\*) هذه المقالة ترجمة لدراسة :

Harald Motzki, The Role of non-Arab Converts in the Development of Early Islamic law. وهي مأخوذه عن مجلة Islamic Law and Society العدد (6)، 1999، صفحات 317 – 293

(1) أبو إسحاق الشيرازي ، طبقات الفقهاء (بيروت ، 1981/1401) 58 ، وذلك اقتباساً عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم (المتوفى 182هـ/798) وهو مولى . ويذكر الشيرازي هذا القول رواية عن ابن المسيب دون أن يعلق على ذلك . ويفتهر أنه لا يتفق مع رأي عبد الرحمن فيما يتعلق بدور فقهاء المولى ، حيث إن طبقات فقهائه تتعارض مع ذلك . =

الفقهية في يد العرب في الغالب، ولكن بدءاً من الجيل الثاني، أي منذ النصف الثاني من القرن الهجري الأول/القرن السابع الميلادي، أخذت المعرفة الفقهية تنتقل إلى من دخلوا أو تحولوا إلى الإسلام، ممن لهم أصول غير عربية في كافة أنحاء العالم الإسلامي تقربياً.

إذا كان هذا الرأي صحيحاً فإنه يثير العديد من الأسئلة: ما هي أسباب هذا التغير؟ وهل كانت سيطرة الموالي في هذا الفرع المعرفي لفترة قصيرة فقط أم استمرت الظاهرة؟ من أين أتى هؤلاء الموالي غير العرب؟ وما هي الثقافة التي جلبوها معهم؟ وما هو تأثيرها على الفقه الإسلامي؟

عالجت الدراسات الغربية هذه القضايا منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر. فهذا هو بول دو لا جارد يكتب عام 1866 ملاحظاً، أنه لا يوجد ساميون بين المسلمين الذين أبدعوا في العلوم والمعرفة<sup>(1)</sup> بيد أنَّ الفرد فون كريمر كان أكثر حيطة عندما كتب:

«يبدو في الغالب أن هذه الدراسات العلمية: الدراسات القرآنية والتفسير والحديث والدراسات الفقهية، التي تمت في القرنين الهجريين الأوليين كانت في معظمها من نتاج الموالي من غير العرب»<sup>(2)</sup>.

---

= وهناك رأي مشابه ردهه الزهري في محادثه بينه وبين الخليفة عبد الملك، لكن يضاف اسمان آخران هما - يزيد بن أبي حبيب (مصر) وميمون بن مهران (الجزيرة)، وينقص اسم كل من سعيد بن المسيب ويحيى بن كثير، ويستبدل بالضحاك بن مزاحم عطاء بوصفه أكبر فقهاء خراسان، أنظر على سبيل المثال: I. Goldziher; Muhammedanische Studien (Halle, 1889) 1, 114-15.

وتوجد صيغة أخرى لهذا النقاش موجودة في كتاب ابن منظور: مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر (دمشق 1984 - 88) المجلد 17، 70 - 71، حيث نجد هنا أن إبراهيم التخعي يصنف عربياً.

P. de Lagard, Gesammelte Abhandlungen (n. p. 1866 (Osnabrück, 1966), 8, n. 4. (1)

وكذلك أنظر كتاب جولدزيهير السابق، المجلد (1)، ص 109.

A. von Kremer, Culturegeschichtliche streifzüge auf dem Gebiete des Islams (Leipzig, 1873). (2)

وكان جولدتسىهير يوافق على هذا الحكم بشكل عام؛ فقد اعترف بأن بعض العرب انخرطوا في مجال العلم لكن مجموعة صغيرة جداً منهم كانت ناجحة فقط<sup>(1)</sup>. وهكذا كان جولدتسىهير مقتنعاً بالأغلبية العددية للموالى من غير العرب في مجال العلوم الإسلامية، حتى أنه توقع أن دراسة إحصائية لهذه القضية ستثبت المسألة بشكل حاسم<sup>(2)</sup>.

على أن أي دراسة إحصائية كانت اقتربها جولدتسىهير ما جرت حتى وقتنا الحاضر، ربما لأن سلطة التأثير والتقدير العالمي لعالم الإسلاميات جولدتسىهير حالت دون قيام مثل تلك الدراسة. وعلى أي حال لا تزال آراء مشابهة تتردد إلى يومنا هذا<sup>(3)</sup>. فالنظرة العامة في الدوائر العلمية الغربية، كما عبرت عنها باتريشيا كرون، يمكن أن تلخص كما يلي: بعد فتح العرب المسلمين للمشرق، بدأت عملية دمج لغير العرب في المجتمع العربي المسلم، وصحيح أن غير العرب تعرضوا في البداية لبعض التمييز الإثنى، «لكن مستواهم التعليمي ومهاراتهم وأعدادهم الكبيرة مكتنفهم بسرعة من أن يحتلوا أماكن ومناصب التأثير والسيطرة»، و«أصبحوا يسيطرون على عالم الفكر والمعرفة»، و«لعبوا دوراً حاسماً في تشكيل البحوث العقدية الإسلامية»<sup>(4)</sup>. وال فكرة الرئيسية هنا هي أن النخب الفكرية المحلية السابقة في المناطق

(1) أنظر: Goldziher, Studien, 1, 112 «ولا يراد بهذا القول أن العرب قد أغلقوا أنفسهم تماماً عن العناية بالعلم. إن تاريخ علماء الإسلام يثبت أن هناك بعض العرب الحقيقيين . . .» هذا نجحت فيه أقلية صغيرة.

(2) Ibid, 114. إن دراسة إحصائية ستقع في كل الأحوال لغير صالح العرب.

(3) يختتم م. جي. كيستر مقالة حديثة بالعبارة التالية: انتقال الحديث والسيرة النبوية وسير الصالحين كان يتم على يد أجيال جديدة من العلماء (أي منذ بداية القرن الثاني فصاعداً) ضمن من يشكل الموالى فيهم أكثرية. أنظر مقالة: M.J. Kister: «لا تقرأوا القرآن على المصحفيين، ولا تأخذوا العلم عن الصحفيين، ملاحظات حول رواية الحديث» في مجلة Jerusalem Studies in Arabic and Islam العدد (22) (1998) 62 – 127 وبالذات

ص 162.

P. Crone, «Mawla» in EI 2, VI, 874-82, esp. 877. (4)

المفتوحة اندمجوا بسرعة في المجتمع الإسلامي وأضعين مهاراتهم وثقافتهم العالية في خدمة أسيادهم الجدد من العرب. ويظهر أن الفكرة تبدو منطقية مقبولة، ولقد كنت شخصياً موافقاً عليها حتى وقت قريب. لكن وبعد قراءة مستفيضة وممتعة لكتب الطبقات والسير، أصبحت أميل إلى أن عدد العلماء العرب لم يكن بالقليل كما كنت أعتقد. وفي محاولة للتأكد من هذا الانطباع، قررت القيام بدراسة إحصائية لهذه المسألة.

ففكرة أن غير العرب سيطروا على الدوائر العلمية الإسلامية لا يقصد بها ببساطة أنها مجرد واقع تاريخي. إذ هي غالباً ما تربط - ضمنياً أحياناً - بمقولات مؤداتها أن المستوى العالمي للثقافة الإسلامية لا يمكن أن يكون نتاج شعب عاش على هامش حضارات العالم القديم المتقدمة. لذا فإن العلماء من غير العرب، واعتماداً على تعليمهم وثقافتهم العالية التي أتوا إلى الإسلام مزودين بها، مكتنهم بالضرورة من أن يكونوا مسؤولين عن هذا الإنجاز، كما كان يعتقد فون كريمر وجولدتسيهر<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى ذلك، فإن الدور «الحاسم» للعلماء من غير العرب سيفسر حالات النقل الكثيرة عن الحضارة اليونانية والرومانية المحلية (البيزنطية)، ولدرجة أقل الفارسية - وكذلك النقل عن المسيحية واليهودية، تلك الاقتباسات أو النقول التي اكتشفها العلماء الغربيون في الحضارة الإسلامية خلال فترة التأسيس. ولقد كان من أشهر الداعين لوجهة النظر هذه جولدتسيهر وجوزيف شاخت<sup>(2)</sup>. ولقد أرخ شاخت لبداية التأثير الفارسي والهيلينستي في الحضارة العربية الإسلامية بالنصف الثاني من القرن الهجري الأول (أي ما يوافق 670 - 720 للميلاد). وهو يرى أن هذه العملية وصلت أوجها في القرن

(1) يعتبر جولدتسيهر أن النشاط العلمي الإسلامي عبارة عن «Fremde Bildung». أنظر كتابه : Studien I, 112, and II, 53.

(2) أنظر : Goldziher, Studien II, 75-76 «في الفقه أيضاً هناك إنتاج عقلي عربي قليل، كما هو الحال بالنسبة للنحو وعلم الكلام. والمسلمون من العهود القديمة كان عندهم إدراك واضح لهذه الصبغة الداخلية».

الثاني وأن أولى نتائجها كانت واضحة في مجال الفقه<sup>(1)</sup>. لكن كيف تم هذا التأثير؟ بحسب رأي شاخت، بدأ الفقه الإسلامي في العراق حوالي عام 100 هجري، وفي وقت كان فيه باب الحضارة الإسلامية مفتوحاً على مصراعيه لحاملي الحضارة المحتملين وكانوا من دخلوا الإسلام من غير العرب من بين المتعلمين<sup>(2)</sup>. فعلى سبيل المثال افترض (شاخت) أن النصارى الذين تحولوا للإسلام هم من كانوا مسؤولين عن التشابهات التي وجدت بين الفقه الإسلامي والقانون الروماني الذي كان سائداً في الكنائس المسيحية الشرقية<sup>(3)</sup>. ولتفسير تأثير القانون الروماني في منطقة كالعراق، التي لم تكن قط مقاطعة رومانية أو بيزنطية، يشير شاخت «لأشخاص كان لهم تعليم هيلينستي»<sup>(4)</sup> وهو لا يفترض أن الفقهاء المسلمين الأوائل يمكن أن يكونوا قد تبنوا وبشكل واعٍ مبادئ القوانين الأجنبية بالاطلاع على كتب القانون، وإنما يفترض أن من دخلوا الإسلام منهم كانوا متأثرين بتعليمهم التقليدي الذي كان يحتوي على بعض عناصر القانون<sup>(5)</sup>.

وأجدني هنا أتحدى فكرة أن الفقه الإسلامي هو بشكل أساسي نتاج جهود علماء غير عرب كانوا المسؤولين عن عملية النقل المزعومة أو التأثير المزعوم لتشريعات قبل - إسلامية ومن خارج الجزيرة العربية. ولا أنسى هنا أن أستبدل بهذه الفكرة فكرة جديدة، وإنما أريد فقط أن أوضح أنه ليس بإمكاننا أن نكون متأكدين من هذه الفكرة وأن المسألة تتطلب اهتمام وبحث

The Legacy of Islam, ed. J. Schacht/C.E. Bosworth (Oxford, 1974), 6. (1)

والمقال يقدم تلخيصاً جيداً لتاريخ قضية تأثيرات واقتراضات من أنظمة قانونية سابقة للإسلام موجودة أيضاً في كتاب Crone, Roman, ch. I (2)

J. Schacht, «Foreign Elements in Ancient Islamic law», in Journal of Comparative Legislation (1950) 9-17, esp. 13. (2)

Ibid., 17. (3)

Ibid., 15. (4)

(5) إن المعالجة الإحصائية لهذه العلاقات سوف تكون في كل الحالات غير مرضية للعرب...». (5)

المختصين في الدراسات الإسلامية. وأفكاري إنما تعتمد على تحليل إحصائي للبيانات سير موجودة في ما صنف عن أهم فقهاء القرنين الأول والثاني الهجريين (مع استبعاد الصحابة من هذه المسألة) وسأركز على القضايا التالية: ما هي نسبة الفقهاء العرب إلى من كانت أصولهم غير عربية؟ هل كانت هناك سيطرة لغير العرب فعلاً؟ هل النسبة هي نفسها في المراكز الفقهية المختلفة؟ ما هي أصول الفقهاء من غير العرب؟ ما هي درجة اندماجهم في المجتمع العربي المسلم؟

ولتحديد «الفقهاء المؤثرين»، استخدمت كتاب الشيرازي السالف الذكر: طبقات الفقهاء. فالكتاب يقدم ثلاثة مختارة من أولئك الفقهاء الذين اعتبرهم الشيرازي (المتوفى عام 476 هجرية الموافق 1083 للميلاد) الأهم. ولكتابه ميزتان أولاهما أنه موجود متاح، بينما سنأخذ بعض الوقت قبل أن نتوصل إلى قاعدة معلومات كبيرة ومتاحة للفقهاء الذين تفتحت قرائتهم خلال القرنين الأولين. أما الميزة الثانية فإنه من حجم محدود مما يجعله مناسباً لدراسة استطلاعية أولية كالتي أقوم بها هنا. ويظهر أن عينة الشيرازي بها بعض النواقص، لكن هذه النواقص، في رأيي ليست كبيرة، كما سأوضح: (1) إذ قد يحتاج البعض بأن الحجم المحدود للعينة قد يؤثر في مدى إمكانية الاعتماد على النتائج وهذا صحيح لكن لن يؤدي ذلك إلى جعل النتائج غير ذات أهمية. فهي وإن كانت مؤقتة، بطبيعة الحال، وتحتاج للمراجعة على أساس عينة أكبر<sup>(1)</sup> لكنها مع ذلك ذات دلالة. (2) قد يكون اختيار الشيرازي متحيزاً لصالح الفقهاء الشافعية على أن هذا الاعتراض لا أساس له من الصحة

(1) وهناك خطوة في هذا الاتجاه في عينة من 1,049 من العلماء المسلمين من القرون الأربع الهجرية الأولى تم جمعها من طرف مونيك برنارد وجون نواس داخل إطار المشروع الهولندي عن العلماء (NUP) وهو المشروع الذي أسسته جامعات أمستردام وأوترخت وليدن وتمويله المنظمة الهولندية للبحث العلمي (NWO) وهي تحتوي على قواعد معلومات أخرى أيضاً. وللحصول على وصف عام لمشروع العلماء الهولنديين أنظر ما نشره:

إذ لا يوجد أي دليل يشير إلى أنه كان للشیرازی أي تفضیل لواحد أو أكثر من المراكز الفقهیة الإقليمیة على حساب أخرى. فحتى أكثر العلماء منافسة من المدارس الأخرى نجدهم موجودین<sup>(1)</sup>. (3) ادعى شاخت أن الفقه الإسلامی لم يكن موجوداً في القرن الهجري الأول، وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن الأخبار المتعلقة بالفقهاء في القرن الأول لا يمكن الوثوق بها، لكن كما أوضحت في مكان آخر، بدأ الفقه الإسلامی فعلاً قبل نصف أو ثلاثة أرباع القرن على الموعد الذي يقترحه شاخت<sup>(2)</sup>.

لقد استخدمت مختارات الشیرازی للفقهاء فقط كقاعدة تشکیل عينة. وأضفت بعض العلماء القلائل ممن لم يذكرهم الشیرازی لكن من اعتبرتهم مهمين وقلة أخرى ممن ذكرهم الشیرازی في إطار المدارس الفقهية الكلاسيكية، لكنهم ينتمون للقرن الهجري الثاني. واستبعدت قلة من الأشخاص في مجموعته لأنهم ينتمون للقرن الثالث الهجري. ولقد احتوت العينة النهاية على 115 شخصاً، تم اعتماد 108أشخاص من عند الشیرازی

(NUP): The evolution of the class of Ulama in Islam with special emphasis on the non-Arab converts (Mawali) from the first through fourth century AH», in Law, Christianity and Modernism in Islamic Society, Proceedings of 18<sup>th</sup> congress of the Leuven (sept. 3-9, 1996) 97-107.

(1) كما سری أدناه، وهذا ملحق بمقارنة مع نتائج هذه الدراسة مع قاعدة المعلومات الأساسية في مشروع دراسة العلماء الهولندي (NUP).

(2) أنظر: H. Motzki, Die Anfänge der islamischen Jurisprudenz. Ihre Entwicklung in Mekka bis zur Mitte des 2/8. Jahrhunderts (stuttgart, 1991)

«The Musannaf of Abdal-Razzaq al-Sanaani as a source of authentic ahadith of the first Islamic century»; in Journal of near Eastern studies 50 (1991) 1-12;

Der Fiqh des zuhri: in Der Islam 68 (1991), 1-44; G.H. A-Juynbolla: «Nafi the Mawla of ibn

'Umar and his position in Muslim hadith literature» in der Islam 73 (1996), 4)-80:

Die Entstehung des islamischen Rechts», in Der islamische Orient- 193-231;

Grundzuge seiner Geschichte, ed. A. Noth/J. Paul (Wurzburg, 1998), 151-73

The prophet and the cat: on dating Malik's Muwatta «and Legal traditions» in

Jerusalem Studies in Arabic and Islam. 22 (1998), 18-83.

وأضفت شخصياً سبعة من عندي. ولأن المعلومات التي يقدمها الشيرازي عن الفقهاء موجزة ومحدودة جداً، فإن ما توصلت إليه بشكل عام من معلومات عنهم ليس منه وإنما من ابن حجر (المتوفى عام 852 هجرية/ 1449 ميلادية) في كتابه *تهذيب التهذيب*، إضافة إلى ذلك، استخدمت معلومات الشيرازي وكتب الطبقات الأخرى مصادر ومراجع أيضاً<sup>(1)</sup>.

وأيسر طريقة للتعرف على ما إذا كان عالم ما من غير العرب هي تحديد ما إذا كانت الإشارة له وبشكل صريح كمولى في المصدر. وإذا لم تتوافر مثل هذه الصفة، فإن الشخص يمكن أن يعتبر شخصاً عربياً، ولقد اتبعت هذه الطريقة في دراستي. والطريقة تتماشى مع رأي كرون أن مصطلح «مولى» كان «قد استخدم لوصف الفئات الدنيا في السياق العربي... وهي دائماً ما يقصد بها تابع من النوع المتعارف عليه في الفقه الإسلامي المبكر...» وأن هذا النوع من الأتباع «كان عبارة عن إنسان حر غير عربي، تحول إلى الإسلام أو هو دخيل جديد على المجتمع المسلم»<sup>(2)</sup>. ويعزز هذا الافتراض تجربتي في استخدام كتب الطبقات المتأخرة، حيث يشير مصطلح «مولى» إلى نسب غير عربي.

لكن مع ذلك، فإن التمييز الحاسم الواضح يخفي مشاكل عديدة. فمفهوم «ولاء» ومصطلح «مولى» يشير في الأصل إلى مكانة اجتماعية وليس إلى أصل إثنى. ففي العصور السابقة للإسلام كانت هناك أكثر من صيغة للولاء، أشهرها «ولاء الحلف» و«ولاء الجار» و«ولاء العتق»<sup>(3)</sup> وكل الأنواع الثلاثة من الموالي يمكن أن يكونوا عرباً أو غير عرب، ويمكن أن ينضموا

(1) ابن حجر، *تهذيب التهذيب*، وهذا الكتاب يناسب مطلبى تماماً لأن ابن حجر يذكر بشكل متsons ما إذا كان العالم المذكور مولى أم لا (وهو مناسب بحسب تقدير نقدى للمصادر المبكرة).

(2) Crone, «Mawali» 874.

(3) أنظر على سبيل المثال: Goldziher, Studien, I, 105-06. وكذلك J. Juda, Die sozialen und wirtschaftlichen aspekte der Mawali in frühislamischer Zeit, Ph. D. Thesis, Fakultät fur Kulturwissenschaften (Tübingen, 1983), ch. I.

إلى قبيلة عربية ومن ثم يحصلون على نسب القبيلة أو يكون لهم أن يدعوه. إضافةً إلى ذلك، يمكن لغير العرب (وبطبيعة الحال للعرب أيضاً) أن يتبنواهم عرب وبهذه الطريقة يحصلون على نسب عربي. وكتيبة لذلك، فإن شخصاً ما له نسب عربي ليس بالضرورة أن يكون عربياً «قحّاً». وكذلك فإن المولى ليس بالضرورة أن يكون دائماً غير عربي. وهذه الحالة المحيرة والتغيير التدريجي في المصطلح خلال القرن الهجري الأول أدى إلى تطور مفهوم الأمة بوصفها نمطاً جديداً من المجتمعات في الجزيرة العربية وخارجها (على سبيل المثال تحريم التبني والاحلاف واسترافق العرب) ويتسع المجتمع الجديد إلى مناطق يسكنها من غير العرب. ولقد أدت هذه التغيرات إلى تدفق كبير من غير العرب سواء من العبيد أو الأحرار، بحيث أصبح تصنيف مولى يشغلة تماماً وبشكل كلي غير العرب واقتصر المصطلح عليهم. عموماً، يظهر أن المصطلح قد تأثر بالمفهوم المتأخر، لكن هناك حالات قليلة حيث يكون حكم كاتب السيرة أو النسب على شخص ما على أنه عربي متعارض مع معلومات أخرى لا تؤيد حكمه. وأسمى أنا أمثال هؤلاء الأشخاص مولى / عربي.

يمكن تفسير المعلومات المتعارضة حول الموالي العرب بافتراضات عديدة:

- (1) أن يكون للشخص قيد السؤال نسب غير عربي لكنه يحاول إخفاءه عن طريق ادعاء نسب عربي. لكن مع ذلك فإن خداعه قد اكتشفه بعض الناس.
- (2) أن يكون أسلاف العالم من غير العرب الذين اندمجوا في قبيلة عربية عن طريق حلف أو بصيغة من صيغ الولاء التي كانت موجودة في العصر الجاهلي، بحيث أصبح الخلف يعدون أنفسهم عرباً رغم أن أصلهم الحقيقي لم يُنس كلياً.
- (3) أن يكون العالم قيد السؤال من أصل عربي لكن أحد أسلافه كان عبداً أو حليفاً ولذا أُلحق بقبيلة عربية لم يكن ينتمي لها أصلاً.
- (4) المعارضات إنما تنتجه من سوء فهم بعض التقارير عن العالم قيد السؤال فبالنسبة لافتراض (2)، (3) قد تكون استمرارية وتوسيع مفهوم الولاء

السابق في الفترة الانتقالية من الجاهلية إلى القرن الثاني الهجري قد ساهمت في هذا الخلط.

### الإعداد

بحسب ما يذكره الشيرازي هناك تسعه مراكز للفقه الإسلامي في فترة «فقهاء التابعين»<sup>(1)</sup>. وهذه المراكز هي: المدينة ومكة واليمن والشام والجزيرة ومصر والكوفة والبصرة وبغداد وخراسان. والفقهاء الذين يتبعون لهذه الطبقية كانوا نشطين في الفترة ما بين عام 50 للهجرة/ 670 ميلادية وعام 300 للهجرة/ 912 ميلادية. ونظراً لأن دراستي محدودة بالقرنين الأولين، فإنني استبعدت العلماء البغداديين الذين ذكرهم الشيرازي ومن يتبعون للقرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي. وسأقوم بذكر المجموعات في كل مركز من المراكز كما ذكرها الشيرازي<sup>(2)</sup>.

### فقهاء المدينة

- سعيد بن المسيب (ع)<sup>(3)</sup> وعروة بن الزبير (ع) والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ع) وأبو بكر بن عبد الرحمن (ع) وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ع) وخارجة بن زيد بن ثابت (ع) وسليمان بن يسار (م) وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ع) وسالم بن عبد الله ابن عمر (ع) ومحمد بن علي بن أبي طالب (ع) وقبصة بن ذؤيب (ع) وعبد الملك بن مروان (ع).
- علي بن الحسين بن علي (ع) والحسن بن محمد بن الحنفية (ع)، [نافع

(1) أقصد بهذا المصطلح القضاة المستقلين الذين لا يتبعون للمدارس الفقهية السنوية الكلاسيكية.

(2) الأسماء العربية التي أوردها الشيرازي في كتابه مختصرة أحياناً، وعلى العكس سلسلة أنساب العرب وغير العرب قد أكملت (في داخل قوسين) بعناصر أو معلومات أخذت عن مصادر أخرى.

(3) (ع) تعني من أصل عربي (م) من أصل غير عربي.

مولى عبد الله بن عمر] (م) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهرى (ع) وعمر بن عبد العزيز بن مروان (ع) ومحمد بن علي بن الحسين بن علي (ع) وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد (ع) وربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ (م) أبو الزناد عبد الله بن ذكوان (م) وعبد الله بن يزيد بن هرمز (م) ويحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري (ع).

● محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب (ع) وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة [دينار أو ميمون] الماجشون (م) وعبد الله بن محمد بن أبي سمرة (ع) كثير بن فرقان (ع) ومالك بن أنس (ع).

تحتوي عيتنا على 28 اسم<sup>(1)</sup>، مقسمة إلى ثلاث طبقات تبدأ بسعيد بن المسيب (المتوفى حوالي عام 94 هجري/ 714 للميلاد) وتنتهي بمالك بن أنس (المتوفى عام 179 هجرية/ 796 ميلادية)<sup>(2)</sup> وتشمل الطبقة الأولى اثنى عشر عالماً ليس منهم سوى مولى واحد، أما بقائهم فكانوا جميعاً تقريباً من قريش، قبيلة الرسول (ص). بل إن بعضهم كان من أبناء أو أحفاد صحابته ممن لعبوا أدواراً قيادية بعد وفاته (ص). أما الطبقة الثانية فإنها تشمل أحد عشر عالماً، من بينهم أربعة من الموالى، بينما الباقي كانوا تقريباً من أحفاد الصحابة. وتتضمن الطبقة الثالثة خمسة أشخاص، اثنان من قريش وأثنان من أبناء قبائل المدينة المنورة وواحد من أصول غير عربية. وفي الإجمال، هناك اثنان وعشرون عالماً عربياً وستة من الموالى فقط، من ذوي الأصول غير العربية في المدينة (النسبة هي 8 : 2).

### فقهاء مكة

● عطاء بن أبي رياح [أسلم] (م) ومجاهد بن جبر (م) وعبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة (ع) وعمرو بن دينار (م) وعكرمة مولى عبد الله بن عباس (م) وأبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس [م].

(1) 27 عاماً من الشيرازي وأضفت نافع من عندي.

(2) الشيرازي، الطبقات، 57 - .68

- عبد الله بن أبي نجيح [يسار] (م) وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريح (م).
- مسلم بن خالد (بن فروة أو قرقرة) الزنجي (م).
- محمد بن إدريس (الشافعى) (ع).

بالنسبة لمكة لدينا إذن عشرة أسماء<sup>(1)</sup> أولهم عطاء بن أبي رياح (المتوفى عام 114 هجرية الموافق 733 ميلادية) وآخرهم الشافعى (المتوفى عام 204 هجرية/ 820 ميلادية) وفي الطبقة الأولى نجد خمسة موالى وعربي واحد وفي الطبقة الثانية عالمان وكلاهما من الموالى وفي الطبقة الثالثة عالم واحد من الموالى وفي الطبقة الرابعة عالم واحد من العرب والإجمالي هناك عالمان عربيان وثمانية من غير العرب (النسبة 8 : 2) وهي تقريباً نقىض الحالة في المدينة.

### فقهاء اليمن

- طاوس بن كيسان (م) وعطاء بن مرکبود (م)<sup>(2)</sup> وشراحيل بن شراحيل (م) وحنش بن عبد الله (م) ووهب بن منبه (م).
- [معمر بن راشد] (م).
- [عبد الرزاق بن همام بن نافع] (م).

الدائرة الفقهية اليمنية يمثلها سبعة أشخاص<sup>(3)</sup>، جميعهم من أصول غير عربية أولهم طاوس بن كيسان (المتوفى عام 106 هجرية/ 725 ميلادية) وآخرهم عبد الرزاق (المتوفى عام 211 هجرية/ 827 ميلادية). وثلاثة من الفقهاء اليمينيين هم (طاوس ومعمر وعبد الرزاق) أما الأربع الباقون فقد كانوا من أبناء الفرس أو (من الفرس) أي من الأحفاد الذين ولدوا

(1) تسعه من الطبقات، ص 73، وأضفت من عندي أبو الزبير.

(2) أنظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، (بيروت، دون تاريخ نشر)، المجلد الخامس، 533، 544.

(3) خمسة علماء أخذوا من طبقات الشيرازى، ص 73 - 74 وأضفت من عندي اثنين (معمر بن راشد وعبد الرزاق).

لأعضاء الجالية أو المستعمرة الفارسية في اليمن، والتي تأسست على يد ملوك الساسانيين في العقود الأخيرة من القرن السادس الميلادي وهم الذين أداروا وحكموا البلاد حتى وصول الدعوة الإسلامية<sup>(1)</sup>.

### فقهاء الشام والجزيرة

- أبو إدريس عائذ الله عبد الله الخولاني (ع) وشهر بن حوشب الأشعري (ع).
- [عبد الله بن (أبي) ذكرياء] (ع) [وهانئ بن كلثوم] (ع) و[رجاء بن حيوة الكندي] (ع) ومكحول بن عبد الله [سهراب] (م) وأبو أيوب سليمان بن موسى الأشدق (م) (وفي الجزيرة) ميمون بن مهران (م).
- عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي (م) ويزيد بن يزيد بن جابر (ع) وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر (ع) ويحيى بن يحيى الغساني (ع) ومحمد بن الوليد بن عامر الزبيدي (ع) وسعيد بن عبد العزيز التنوخي (ع).

يقدم الشيرازي أربعة عشر فقيهاً للشام والجزيرة. ويترأس القائمة أبو إدريس الخولاني (المتوفى عام 80 هجرية/ 689 ميلادية) ويختتمها بسعيد بن عبد العزيز التنوخي (المتوفى عام 166 هجرية/ 783 ميلادية)<sup>(2)</sup> وتشمل الطبقية الأولى فقيهين وكلاهما من العرب وإن قيل إن أحدهما من الموالى<sup>(3)</sup>. أما الطبقة الثانية فإنها تتكون من ستة علماء، ثلاثة من العرب وثلاثة من غير

(1) Cf. K.V. Zettersteen, «al-Abna' (II) in EI. I. 120.

(2) الشيرازي، الطبقات، 74 - 77 وقد أعدت تنظيم الأسماء بحسب الترتيب الزمني الصحيح.

(3) شهر بن حوشب الأشعري، بحسب ابن حجر العسقلاني في طبقات التهذيب (حیدر آباد 1909/1909) المجلد الرابع، 369، كان شهر بن حوشب الأشعري مولى لأسماء بنت يزيد بن السكن من قبيلة الأوس. وفي W. Caskel, Ġamharat an-nasab, Das Genealogische Werk des Hisham ibn Muhammad al-Kalbi (Leiden, 1966) I, 273 والفرق في اسم والده يظهر أنه بسبب خطأ في الكتابة أو ما يعرف بالتصحيف (وكل من ابن سعد في طبقاته، المجلد 7، 449 والشيرازي يجعلان اسم والده حوشب) وفي كلا الحالتين يظهر أن المعنى نفس الشخص. وفي هذه الحالة لدينا حالة مولى عربي.

العرب، أما الطبقة الثالثة فإنها تشمل ستة فقهاء، أحدهم من الموالى فقط من أصول غير عربية. وهكذا إجمالاً هناك أربعة فقهاء شاميين فقط يمكن الجزم بأنهم من غير العرب نسباً. وهناك واحد من الفقهاء العرب ربما انحدر من أسرة عربية كانت فيما سبق نصرانية<sup>(1)</sup>، أما النسبة، فنجد أن 30% من الفقهاء كانوا من غير العرب، بينما 70% كانوا من العرب. وهكذا نجد أنه في الشام والمدينة، كان عدد الفقهاء العرب، وبشكل واضح أكبر بكثير من الفقهاء من غير العرب.

### فقهاء مصر

- عبد الرحمن بن عيسيلة الصنابحي (ع) وعبد الله بن مالك الجهنمي (ع) ومرثد بن عبد الله اليزني (ع).
- [يزيد بن أبي حبيب] (م) وبكير بن عبد الله بن الأشج (م) وأبو أمية عمرو بن العارث بن يعقوب (م).
- الليث بن سعد بن عبد الرحمن (م) و[عبد الله بن لهيعة] (ع).

فيما يخص مصر، فإن عيتنا تحتوي فقط على ثمانية فقهاء. أولهم ابن عيسيلة الصنابحي (المتوفى فيما بين عام 70 - 80 هجرية/ 690 - 700 ميلادية) وآخرهم عبد الله بن لهيعة (المتوفى عام 174 هجرية/ 791 ميلادية)<sup>(2)</sup>. وتضم الطبقة الأولى ثلاثة فقهاء عرب، أما الطبقة الثانية فتشمل ثلاثة فقهاء من موالى، والطبقة الثالثة تتكون من فقيه عربي وآخر غير عربي. وهكذا فإنه بالنسبة لمصر نجد أن عدد الفقهاء العرب (4) وغير العرب (4) أي أن النسبة

(1) يحيى بن يحيى الغساني، يعني في التبيّحة أنه يعتمد على اسمه واسم والده وعلى نسبة إلى غسان وهي مجموعة قبيلة دخلت النصرانية قبل الإسلام، أنظر:

I. Shahid, «Ghassan» in EI. II. 1020-21.

(2) أضفتها بنتي مع قائمة الشيرازي (أنظر الطبقات، 77 - 78) إضافة إلى ذلك فإن يزيد بن أبي حبيب هو من الجيل الثاني ويدركه الشيرازي بوصفه تلميذاً لمرثد بن عبد الله اليزني ولكن ليس من بين الفقهاء الكبار.

متزاوية.

### فقهاء الكوفة

- علقة بن قيس النخعي (ع) والأسود بن يزيد النخعي (ع) ومسروق بن الأجدع الهمданى (ع) وعبد بن عمرو الهمدانى (ع) وشريح بن الحارث (ع) والحارث (بن عبد الله) الأعور [الهمدانى] (ع).
- عامر بن شراحيل الشعبي (الحميري) (ع) وسعيد بن جبير بن هشام (م) وإبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي (ع).
- (الحكم بن عيينة الكندي (م) وحماد بن أبي سليمان [مسلم] (م) وحبيب بن أبي ثابت [قيس بن دينار] (م) والحارث بن يزيد العكلي (ع) والمغيرة بن مقسم الضبي (م) وزياد بن كلبي [التميمي] (ع) والقعقاع بن يزيد (ع) و[سليمان بن مهران] الأعمش (م) ومنصور بن المعتمر (ع) وعبد الله بن شبرمة (الضبي) (ع) ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى (ياسر) (ع) وسفيان بن سعيد بن مسروق الشوري (ع)<sup>(1)</sup> والحسن بن صالح بن حي الهمданى (ع) وشريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي (ع) وأبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطا بن ماه (م).
- [أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم] (ع)، [محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني] (م).

وهكذا نجد في الكوفة 26 فقيهاً وهي بذلك تلي المدينة فقط من حيث عدد الفقهاء<sup>(2)</sup>. أولهم علقة بن قيس (المتوفى على 62 هجرية/ 682 ميلادية)

(1) يقدم الشيرازي في طبقاته قائمة من علماء التابعين تشمل فقط 23 عالماً. ونظراً لأن قائمته بكتاب فقهاء الكوفة تتوقف عند منتصف القرن الثاني الهجري، فإنني أضفت فقيهين من النصف الثاني من القرن الهجري الثاني هما (أبو يوسف والشيباني) وهذا لم يردا في قائمته لفقهاء التابعين لأنه يصنفهم كفقهاء أحناف.

(2) يعتبر شريح بن الحارث قاضي الكوفة المشهور عموماً عربياً من قبيلة كندة (أنظر ابن حجر، التهذيب، المجلد (4) 325، وابن سعد، الطبقات، المجلد (6) 131، وكذلك

وآخرهم محمد الشيباني (المتوفى عام 189 هجرية/ 805 ميلادية). وتتكون الطبقة الأولى من ستة فقهاء. وهم يسمون جماعياً بتلاميذ «عبد الله بن مسعود» وجميعهم من أصول عربية<sup>(1)</sup>. أما في الطبقة الثانية فإننا نجد عربين

= جمهرة أنساب العرب، تحقيق كاسكل، المجلد (1) 233، والمجلد (2) 533) لكن بحسب ما يراه البعض كان من أولاد الفرس، أي من ذرية الفرس الذين بقوا في اليمن بعد الاحتلال الساساني (أنظر على سبيل المثال ابن حجر، التهذيب، المجلد (4) 326 وابن منظور، المختصر، المجلد (10) 294 – 302) ويقول عن نفسه كما ورد في بعض المرويات أنه من اليمن وأنه في (عداد كندة، ديواني في كندة) وفي بعض الحالات يفهم هذا على أنه من الموالي بمعنى أنه من نسب غير عربي (أنظر على سبيل المثال ابن سعد، الطبقات، المجلد (6) 132)، لكن هذا التفسير ليس صحيحاً بالضرورة. ويظهر أن الرواية لها هدف خفي من شأنه التقليل من أهمية الفروق بين العرب والموالي. ويحتمل أن الرأي القائل بأنه من الموالي الفرس إنما هو مشتق من الفشل في فهم التحiz في أمثال هذه الروايات.

(1) يعتبر إبراهيم النخعي من طرف معظم المؤلفين عربياً (أنظر على سبيل المثال ابن سعد، الطبقات، المجلد (6) 270، كاسكل، جمهرة أنساب العرب، المجلد (1) 264، (2) 352، ابن حبان، الثقات (طبعة حيدر أباد 1398/1978) المجلد (4) 8، الشيرازي، طبقات الفقهاء، 82، الذهبي، التذكرة، المجلد (1) 73، ابن حجر، التهذيب، المجلد (1) 177) وتشير مرويات قليلة إلى أنه من الموالي: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم جعله واحداً من أصحاب الرواية التي جئنا على ذكرها في بداية هذه المقالة (أنظر الهاشم (1)) وفي كتاب البلاذري: أنساب الأشراف، (طبعة بيروت 1398/1978) المجلد (3) 95، ذكر أنه كان مسجلاً كمولى في ديوان الجندي في النخع (بالنسبة لهذه الحالة هناك حالات أخرى مشابهة تحدثت عن تسجيل الموالي في الديوان، أنظر على سبيل المثال 127 Juda, Mawali, 120-31, esp.) وهذه الروايات متناقضة، لكنها مع ذلك بناء على المعلومة التي تذكر أن أمه كانت عربية ( مليكة بنت قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة بن النخعي، أنظر على سبيل المثال كاسكل (محقق) جمهرة أنساب العرب، المجلد (1) 264، و(2) 352) وبخصوص اخت علقمة بن قيس النخعي (أنظر على سبيل المثال ابن حبان، الثقات، المجلد (4) 8، وكان الزواج بين مولى غير عربي وأمرأة عربية صعباً في القرن الهجري الأول وكانت مثل هذه الزيجات نادرة جداً (أنظر على سبيل المثال (9-9) Juda, Mawali, 178-9) وهكذا فتحن أمام حالة أخرى لمولى عربي .

ومولى<sup>(1)</sup>. وفي الطبقة الثالثة النسبة بين الفقهاء العرب وغير العرب تصبح أكثر توازناً، حيث نجد تسعة فقهاء عرب في مقابل ستة فقهاء من غير العرب<sup>(2)</sup>. وفي الطبقة الرابعة نجد فقيهاً عربياً واحداً وفقيهاً من الموالى. وإنجمالاً عدد فقهاء الكوفة من العرب (18) وهم أكثر من الفقهاء من غير العرب الذين بلغ مجموعهم (8) والنسبة هي 7 : 3.

### فقهاء البصرة

- الحسن بن أبي الحسن [يسار] البصري (م) وجابر بن زيد الأزدي (ع) ومحمد بن سيرين (م) وأبو العالية رفيع بن مهران (م) حميد بن عبد الرحمن الحميري (ع) ومسلم بن يسّار (م) وأبو قلابة عبد الله بن زيد الأزدي (ع).
- قتادة بن دعامة السدوسي (ع) وأبيوبن أبي تميمة [كيسان] السجستاني (م) ويونس بن عبيد [بن دينار] (م) وعبد الله بن عون بن أرطمان (م)

(1) بحسب ما أورده ابن حجر، التهذيب، المجلد (4) 11 والشيرازي، طبقات الفقهاء، فإنّ سعيد بن جبیر كان مولى لبابۃ بنت الحارث وهو في عداد بنی اسد، وبحسب ما يرويه ابن قتيبة، المعارف (بيروت 1407/1987) 253 فإنه كان أسود.

(2) ما انتهيت إليه فيما يتعلق ببنسب القليل من العلماء في هذه المجموعة يحتاج إلى شرح، فلقد كان الحكم بن عتبة مولى لكتنة و يجب أن لا يخلط بالحكم بن عتبة النهاس (أنظر ابن حجر، التهذيب، المجلد (2) 432 وفيما يتعلق بالأخير انظر ما ذكر كاسكل (محقق) الجمهرة، المجلد (1) 124 لـ لكن بحسب ما يذكر ابن قتيبة (المعارف 268) أنه من الحبش لكن مع ذلك لم يكن يسمى بشكل صريح مولى. لذا فإنني أصنفه بين العرب. وربما كان عربياً من أسلاف سود البشرة واندمجاً مع قبيلة عربية لمدة طويلة. أما محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى فإنه يعتبر عموماً عربياً (أنظر على سبيل المثال ابن حجر، التهذيب، المجلد (9) 303 - 8 وكاسكل، الجمهرة المجلد (1) 177) وهذا اعتبرته هنا. لكن جده، مع ذلك، يقال أنه كان من موالى الأنصار، وبشكل أدق من موالىبني عمرو بن عوف (أنظر كاسكل: الجمهرة المجلد (2) 591 - 92 كذلك ابن حجر العسقلاني في الإصابة في تمييز الصحابة، المجلد (6) 369، رقم 9465) وهذا يجعله مولى عربياً أيضاً.

وأشعث بن عبد الملك الحمراني (م) وإبراهيم بن مسلم المكي (ع) وهشام [بن أبي عبد الله] الدستوائي (م) وداود بن أبي هند [دينار بن غصنفر أو طهمان القشيري] (م) وحميد بن أبي حميد [تيروي أو تيرويه أو ذادويه أو دورويه أو طرخان أو مهران أو عبد الرحمن أو مخلد] الطويلي (م) وعثمان بن سليمان [أو مسلم بن جرموز أو هرمُز] البتبي (م).

● عبيد الله بن الحسن بن الحسن العنبري (ع) وعبد الرحمن بن مهدي بن حسان (م). ويمثل فقهاء البصرة 19 اسمًا<sup>(1)</sup> وتفتح القائمة بالحسن البصري (المتوفى عام 110 هجرية/ 729 ميلادية) - وتختم بعد الرحمن بن مهدي (المتوفى عام 198 هجرية/ 814 ميلادية). وفي الطبقة الأولى هناك أغلبية للفقهاء من الموالي حيث نجد ثلاثة فقهاء عرب في مقابل أربعة فقهاء موالي. أما في الطبقة الثانية فإننا نجد فقيهين من العرب في مقابل عشرة فقهاء من الموالي من غير العرب نسبياً. أما في الطبقة الثالثة فإننا نجد فقيهاً عربياً وأخر من الموالي. وإنما يوجد 13 فقيهاً مما مجموعه تسعة عشر فقيهاً منمن هم من غير العرب نسبياً (النسبة 7 : 3).

### فقهاء خراسان

● عطاء بن أبي مسلم [عبد الله أو ميسرة] الخراساني (م) والضحاك بن مزاحم الهلالي (ع) وعبد الله بن المبارك المروزي (م).

إذن بالنسبة لفقهاء خراسان، نجد أن الشيرازي يذكر ثلاثة فقهاء اثنان منهم من الموالي<sup>(2)</sup>.

\* \* \*

(1) أزلت شخصاً واحداً (سوار بن عبد الله) وقد ذكره الشيرازي، طبقات الفقهاء، 87 – 91 ويعود ذلك إلى أنه يتبع إلى القرن الثالث الهجري.

(2) الشيرازي في طبقات الفقهاء، 93 – 94، وترك ابن رويحة الذي اشتهر في القرن الثالث الهجري.

إنماً، من الواضح أن عدد الفقهاء العرب في عيتنا أكبر من عدد الفقهاء من غير العرب: فهم 63 فقيهاً عربياً في مقابل 52 فقيهاً من الموالى وهم إما أن يكون أصلهم غير العربي مؤكداً أو شبه مؤكداً والسبة هي (55: 45). أما الرأي السائد في الدراسات الإسلامية والسائل بأن الموالى من غير العرب «كانوا يسيطرون على عالم الفقه والدراسات» فإنه لا يمكن في ضوء ما قدمناه إثباته، على الأقل فيما يخص كبار الفقهاء قبل تأسيس المدارس الفقهية الكلاسيكية<sup>(1)</sup>.

وإنه لمن الملفت للنظر أن تكون في بعض الأماكن أو المناطق نسبة الفقهاء من غير العرب عالية (في اليمن نسبتهم 100٪ وفي مكة 80٪ وفي البصرة 70٪) بينما تظهر مراكز أخرى العكس تماماً (إذ نجد أن نسبتهم في المدينة 20٪ وفي بلاد الشام 30٪ والكوفة 30٪). وعلى عكس ما هو متوقع<sup>(2)</sup>، فإن عدد الفقهاء المهمين من غير العرب ليس أعلى في مراكز الفقه التي تقع خارج الجزيرة العربية. فقد شكل الفقهاء من غير العرب تقريراً أقلية في مراكز معينة خارج الجزيرة العربية، بينما سيطروا على مراكز معينة داخل

(1) البيانات الواردة في قاعدة المعلومات في مشروع NUP (أنظر الهاشم 15 و16) تشمل - بشكل إجمالي - نتائج الدراسة الحالية، حتى وإن كان الفرق بين تصنيفات العلماء أصغر من عيتي. وللفتررة فيما بين 81 – 240 هجرية نسبة الفقهاء العرب هي 58٪/49٪، والفقهاء من ذوي النسب غير العربي 51٪ (60 فقيهاً) وحتى لو أن العينة وسعت بضم العلماء من غير الفقهاء (وعددهم 314) فإن النسبة بين العرب والموالى تبقى هي نفسها تقريراً (بانحراف قدره ٪0,45) المصدر لهذه المعلومات J. Nawas «the evolution of fiqh and the ethnicity of its practitioners over the first four centuries of Islam» ورقة قدمت للمؤتمر الدولي للدراسات الوسيطية بجامعة ليذ، 17 – 19 تموز/ يوليو 1997 وتوجد نسخة مفصلة من هذه المقالة ستنشر بالعنوان التالي:

«The emergence of fiqh as a distinct discipline and the ethnic identity of the fuqaha in early and classical Islam» In Proceedings of the 19<sup>th</sup> Congress (1998) of the Union Européenne des Arabisants et Islamisants (UEAI) ed. H. Kilpatrick, S. Leder and B. Martel-Thoumian (Halle in press).

(2) أنظر:

G.H.A. Juynboll, Muslim Tradition, Studies Chronology, in; provenance and authorship of early, hadith (Cambridge, 1983) 132-33.

الجزيرة العربية.

وإذا ما حسينا نسبة الفقهاء العرب وغير العرب بحسب الطبقة، فإننا نجد أن الفقهاء العرب كانوا يشكلون في الطبقة الأولى 63٪ في مقابل 37٪ من غير العرب. وفي الطبقة الثانية نجد أن نسبة الفقهاء العرب 40٪ في مقابل 60٪ من غير العرب، وهي نتيجة عكسية تقريباً. وفي الطبقة الثالثة نجد أن النسبة معكوسنة مرة أخرى، إذ يشكل الفقهاء العرب غالبية عددياً فهم يشكلون 63٪. وفي الطبقة الرابعة والتي تشمل عدداً قليلاً من الفقهاء، نجد إن النسبة متساوية وإن كانت صغيرة جداً بحيث لا يمكن أن تكون لها أهمية إحصائية. وتعارض هذه النتائج مع الرأي السائد في الرواية الإسلامية التي تمّ اقتباسها في بداية هذه الورقة، أي أنه بعد جيل الصحابة فإن المعرفة الفقهية انتقلت للموالى في كافة أرجاء العالم الإسلامي !!

كيف يمكننا تفسير الفرق بين انطباع العلماء المسلمين والغربيين عن دور الفقهاء/ العلماء من غير العرب ونتائج الدراسة الإحصائية؟ أما فيما يتعلق بالرأي السائد، فإنه على ما يظهر أن آراء مثل آراء عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أو روايات كتلك التي عن الزهري والخليفة عبد الملك فإن أصولها إنما تكمن في الصراع بين العرب والموالي - ولقد كان هذا الصراع قضية رئيسية من نهاية القرن الهجري الأول إلى بداية القرن الثالث الهجري<sup>(1)</sup>. فالعرب الذين اعتبروا أنفسهم عرقاً أفضل من غيرهم خافوا وعارضوا نمو تأثير غير العرب في الخلافة الإسلامية. ويبرز القلق العربي في أوضح مظاهره في الروايات المنسوبة للنقاش الذي جرى بين الزهري وعبد الملك. أما الموالي، من ناحية أخرى، فقد عبروا عن تأكيدهم المتزايد لذاتهم من خلال الإشارة إلى إنجازاتهم والخدمات التي كانوا يقدمونها للإسلام، ويظهر أن هذا ينعكس في عبارة عبد الرحمن بن زيد وهو نفسه من الموالي.

ويظهر أن العلماء الغربيين تأثروا بالمرادفات العربية التي أبرزت الدور

(1) أنظر فصل جولدتسىهر (العرب والأعاجم) والذي يبقى أفضل تلخيص للصراع بين العرب والموالي في كتابه Studien I, 101-46

القيادي الذي لعبه الفقهاء الموالى وتأثروا كذلك بحقيقة أن بعض أبرز الفقهاء والعلماء من أمثال الحسن البصري وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن الشيباني إنما كانوا من الموالى. والخطأ إنما هو نتيجة التعميم. لكن لماذا تم تجاهل العديد من الفقهاء والعلماء العرب المهمين؟ ربما كان أحد الأسباب هو أن العلماء الغربيين يميلون إلى التقليل من شأن الحضارة العربية والتقليل من القدرات الثقافية عند العرب وقت ظهور الإسلام، ولم يكن بإمكانهم تخيل أن ازدهار الثقافة الإسلامية يمكن أن يكون من عمل العرب. بل و كانوا يرون أنها لا بد أن تكون نتاج أفراد من الحضارات المتقدمة السابقة للإسلام، وعلى رأسها الحضارة الهيلينستية، أي الحضارة «الغربية» وهم من كانوا مسؤولين عن إنجازات الثقافة والحضارة الإسلامية<sup>(1)</sup>.

### الأصول الثقافية للفقهاء من نسب غير عربي

نصل الآن إلى «المجموعة الثانية» من الأسئلة التي عرضناها في المقدمة: من أين أتى هؤلاء الفقهاء من غير العرب؟ وإلى أي مدى اندمجوا في المجتمع العربي الإسلامي؟ المعلومات عن الخلفية الثقافية للفقهاء من غير العرب قليلة أو نادرة. ونجد في بعض الحالات أن المصادر تشير بشكل واضح صريح من أين أتى شخص من نسب غير عربي أو من أين وفدت أسلافه، غالباً ما تذكر المصادر فقط ما إذا كان الشخص مولى قبيلة أو عشيرة أو فرد ما. وفي مثل هذه الحالات، فإن اسمه أو أسماء أسلافه، يمكن أن تقدم مفاتيح أو إشارات للمنطقة أو الأصل المحتمل الذي ينتمي له. ونادرًا ما درست أسماء العلماء المسلمين المبكرین الأوائل لمثل هذا الغرض<sup>(2)</sup>. لذا فإن النتائج القادمة لا بد أن تؤخذ على أنها نتائج مؤقتة أولية، وهي بحاجة للتأكد منها استناداً إلى قاعدة معلومات أكبر.

(1) هناك العديد من الأمثلة على ملاحظات تقلل من شأن قدرات العرب موجودة في كتاب Goldziher, Studien, I, 108-109-112.

(2) الاستثناءات ما كتبه:

R.W. Bulliet, Conversion to Islam in the Medieval Period. An Essay in Quantitative History (Cambridge & London, 1979).

عندما نقارن الأسماء التي لعلماء من العرب وغير العرب من عاشوا في القرنين الأولين للهجرة، نلاحظ عدداً من الأمور:

(1) أسماء غير العرب عادة ما تكون أقصر، أي أنها تفتقد إلى سلاسل النسب الطويلة التي تعودت المصادر على ذكرها للعديد من العرب. وأحياناً نجد أنه حتى اسم الأب مفقود. (2) نجد أن استخدام الكنية في سلسلة النسب أكثر انتشاراً في أسماء الموالي منها في أسماء العرب، والكنية الموجودة في سلسلة النسب لمولى ما غالباً ما تحل محل اسم أجنبي، وبإمكاننا أن نفترض أن السلف الذي حمل الكنية دخل إلى الإسلام. (3) نجد في سلاسل نسب العلماء الموالي تردد بعض الأسماء المعينة والتي لا يستخدمها العرب، ولو عرفت أصول هذه الأسماء لكان بالإمكان التعرف على الأصل الثقافي للعالم المدروس بالتحديد. (4) بعض الأسماء وإن كانت عربية إلا أنها مستخدمة بين الموالي ونادراً ما استخدمها «العرب الأقحاح».

هذه الملاحظات يمكن أن تساعدنا في الحالات التي ليس من المؤكد ما إذا كان شخص ما ينبعي أن يصنف كعربي أو غير عربي النسب. وفيما يلي، سأقدم بعض الأمثلة لأسماء موالي مأخوذة من عيتي.

فالأسماء التي يمكن التعرف عليها بوصفها أسماء إيرانية مثل: فروخ وهرمز ومهران ومركابوده أو زوطا أو ماه أو أرطبان أو أذوفير أو شيرويه<sup>(1)</sup> أو كبسان أو سهرباب أو سيرين أو سنبار<sup>(2)</sup> أو

Cf. Ph. Gignoux, Iranisches Personennamenbuch, Band II: Mitteliranische (1)  
Personennamen, Faszikel 2: Noms propres sassanides en moyen-perse epigraphique  
(Wien; 1986) no. 352: Farrox, no. 448; Hormizd, no. 630: Mihran, no. 575: Mardbud,  
no. 589: Mardaybud, no. 1088: Zotiy, no. 510: Mah, no. 125: Ardavan, no. 990: Veh-  
Sabuur, no. 306: Daray-veh.

وأنا مدین لـ R.E. Emmerick (Hamburg) على نصيحته لي بخصوص الأسماء التي  
شككت في أن أصولها فارسية.

Cf. F. Justi, Iranisches Namenbuch (Marburg 1895, Hildesheim 1963), 152a: Kaitan/ (2)  
Kaidan, 312b-313a: Suhrab (also Gignoux, Iranisches Namenbuch II, no. 868: Sahrab)  
302b-303a Sirin, 281b, 282a: Eaubapns/Eavabapns.

جرموز<sup>(1)</sup> أو الماجشون (أو ماجشون) هي لقب أو كنية<sup>(2)</sup>. أما الأسماء مثل جريح وتدرس فهي ذات أصل يوناني واضح (جورجيوس، وتيدروس) واسم مثل يحمد قد يكون هندياً<sup>(3)</sup> واسم مثل ترخان اسم تركي<sup>(4)</sup>. واسم مثل قرقرا أو جرجرا (حيث توجد صيغتان للتهجية لنفس الاسم) هو اسم غير عربي<sup>(5)</sup>، لكنني لا أستطيع أن أحده مع ذلك، إلى أي لغة يتتمي.

لكن العديد من الموالي لهم أسماء عربية أو يظهر أنها عربية تبنوها أو حصلوا عليها إما حينما اندمجوا في أسرة عربية ما أو عند دخولهم الإسلام. وهذا يصعب عملية تحديد أصولهم، لكن وحتى في مثل هذه الحالات يمكن أن تكون غنية بالمعلومات. فكما ذكرنا، هناك بعض الأسماء كثيرة التكرار بين الموالي أكثر من انتشارها بين العرب ويظهر أنها شائعة، حتى وإن كانت هذه الأسماء أسماء عربية ويستخدمها أيضاً العرب، على سبيل المثال يسار ومبسرا.

(1) ربما كانت قراءة مغلوطة لهرمز أو هرموز وهي مقدمة أيضاً كبديل في المصادر أنظر على سبيل المثال ابن حجر، التهذيب، المجلد (7)، 153، 54، والبخاري: التاريخ الكبير (بيروت، د.ت) المجلد (3)، 2، 244 (رقم 2287).

(2) بحسب ابن مردويه في كتابه تاريخ أصفهان، كان أول حامل لهذه الكنية أبو سلمي دينار أو ميمون الماجشون، جد عبد العزيز بن عبد الله، الذي نشأ في أصفهان، أنظر السمعاني، الأنساب (طبعة حيدر آباد 1962 وما بعدها) المجلد (5)، 107، وكذلك ابن منظور، المختصر، المجلد (28)، 43 – 44 والمزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (بيروت، 1992) المجلد (18)، 155.

(3) إن جد الأوزاعي، بحسب بعض الروايات، كان من ذرية أسرى من السندي، أنظر على سبيل المثال ابن حجر، التهذيب، المجلد (6)، 239 وابن منظور، المختصر، المجلد (14) 313 وما بعدها.

Cf. J. Th. Zenker, Turkisch-Arabisch-Persisches Handwörterbuch (Leipzig 1866) (4)  
[Hildesheim, 1979] 1-II, 277, 597, G. Doerfer, Turkische und mongolische Elemente  
im Neopersischen, vol. 2 (Wiesbaden, 1965), 495 ff.

(5) هذا اسم جد الفقيه المكي مسلم بن خالد والذي يلقب بالزنجي، مشيرة إلى أن أصوله قد تعود إلى أفريقيا وتختلف المصادر حول لماذا لقب بذلك، أنظر المزي، التهذيب، المجلد (17) 508 – 509.

وميمون ودينار ونافع ومسلم. فاسم يسار (الغنى واليسير) يظهر أنه - على الأقل في بعض الحالات - هو الترجمة العربية لاسم الفارسي برويز (سعيد أو ناجح)<sup>(1)</sup>. وقد يكون الحال كذلك أيضاً بالنسبة لميسرة وميمون واللذان لهما معنى مشابه، أما الأسماء الأخرى مثل فروخ فإن لها معنى في العربية<sup>(2)</sup> ، ولكنها لم تكن أسماء يستخدمها العرب وكانت تشبه من حيث اللفظ أسماء أجنبية<sup>(3)</sup> ، أما دينار (من الكلمة الرومانية ديناريوس) ونافع (أي مفيد) فإنما يظهر أنهما كانا شائعين كأسماء للعبد حتى وإن انتشرت بين بعض العرب. وقد يسمى السادة أيضاً الاسم مسلم بعد دخول الإسلام، وقد يفضل الآباء الذين دخلوا حديثاً الإسلام، وبشكل واضح هذا الاسم لواحد من أبنائهم الذكور<sup>(4)</sup>.

ولقد أدّت دراستي لأصل نسب العلماء من غير العرب، والتي اعتمدت على سلاسل أنسابهم وعلى المعلومات الصريحة في المصادر المعنية بأصولهم إلى التوصل إلى النتائج التالية: كل الفقهاء الموالي الستة الناشطين في المدينة كانت خلفيتهم فارسية. ومن بين ثمانية من علماء مكة الموالي كان واحد من أصل نوبي أو أثيوبي (عطاء)<sup>(5)</sup> وأخر من أصل ببرري (عكرمة). أما الستة

(1) أنظر في حالة والد الحسن البصري ما كتبه: (H. Ritter, «Hassan al-Basri» EI, III, 247) وبخصوص والد سليمان، أنظر ما أورده (ابن منظور، المختصر، المجلد (10) 193).

(2) في معنى فروخ، أنظر II, 2363 (E.W. Lane, Arabic-English Lexicon (London 1877)) والكلمة العربية قد تكون ترجمة لأصل فارسي.

(3) في عينتي اسم فروخ يحمله أفراد يظهر أن لهم خلفية فارسية، (أنظر ابن قتيبة، المعارف (274) واستخدام أسماء ذات صوت متشابه ظاهرة لاحظها Goldziher, Studien, I, 133.

(4) هذا لا يعني أن حاملي هذه الأسماء كانوا دائماً من غير العرب أو من غير المسلمين أو أنهم عبيد نسبياً.

(5) بحسب أبو داود السجستاني، في ما أورده ابن حجر، التهذيب، المجلد (7) 200، فإنه كان نوبياً، ويحسب ما يذكره ابن منظور، المختصر، المجلد (22) 219 كان جيشياً. وللحصول على ترجمة مفصلة لعطاء، مع مناقشة لمدى صدق المعلومات حوله، أنظر:

الآخرون فكان من الصعب تحديد هويتهم: فاثنان منهم لهم أحد الأسلاف ممن يحمل اسمًا يونانيًّا - مسيحيًّا ويمكن أن يكون من سوريا أو مصر (أبو الزبير وابن جريج) وأحدهما قد يكون والده فارسيًّا (ابن أبي نجح) وآخر له خلفية أثيوبية (مجاهد)<sup>(1)</sup> وثالث جاء من اليمن وقد تكون له جذور فارسية أو أثيوبية أو جذور أخرى (عمرو بن دينار) وأصول الأخير (مسلم بن خالد) قد تكون أفريقية<sup>(2)</sup>. أما بالنسبة للفقهاء اليمانيين السبعة، فإن أربعة أو خمسة يمكن اعتبارهم من أبناء الفرس، أي من يرجع أسلافهم إلى الساسانيين وهم القوة التي احتلت اليمن وبقيت فيه خلال العقود الأخيرة من القرن السادس الميلادي والعقود الأولى من القرن السابع الميلادي، وكان البقية من الموالي (طاوس ومعمر عبد الرزاق) ربما من أصول فارسية<sup>(3)</sup>. أما فيما يخص الفقهاء الأربعه من غير العرب في الشام فإننا نجد أحدهم من أصول فارسية

(1) اسم والده، جابر، وهو اسم شائع بين العرب، لكن قد يكون على نفس الصوت للاسم الأثيوبي Gabr (خادم). ولقد أكد كل من زملائي د. فيروننيكا سيكس (همبرغ) والبروفسور مانفرد كروب (ماينز) افتراضي بأن الاسم قد يكون أثيوبيًّا. وهناك اسم يهودي قديم هو Geber (أنظر على سبيل المثال L. Koehler/W. Baumgartener, Lexicon in veteris testamenti libros (Leiden, 1958) 168 Goldzihor, Sterdien 1, 133, Note 2. الاسمين استمر (1 Kings 4: 13, 19) في الاستخدام: (1) في الملجد (17) 508 – 509، (2) من لقب «الزنجي»؟ التهذيب،

(2) التهذيب، المجلد (17) 508 – 509، 512.

(3) كان طاوس بن كيسان مولى من الأبناء أو لبني همدان (أنظر ابن حجر، التهذيب، المجلد 8، ابن قتيبة، المعرف، 258 وعبارة جولدتسهير بأن أصله من أبناء الفرس أنفسهم (راجع: Studien, I, 113, note 3) لا يمكن إثباتها من المصادر التي رجعت إليها) وكان معمر بن راشد مولى للأزد، وربما كانت له جذور فارسية لأنه نشأ في البصرة. ويعتبر عبد الرزاق من طرف معظم المصادر مولى بني حمير لكن ابن منظور، المختصر، المجلد 15) 98، جعله من خلف أبناء الفرس. والأمران قد يكونان صحيحان. وهناك حالات أبناء فرس أخرى كانوا من الموالي، على سبيل المثال موسى بن باذان ابن الحاكم الساساني في اليمن أو الذي قيل بأنه كان مولى لبني جمع أو مخزوم أو مذحج (أنظر المزي، التهذيب، المجلد 22) 5، ابن حجر، التهذيب، المجلد (3) 18 – 216.

(ميمون)<sup>(1)</sup>. وأخر أصول جده من السند (الأوزاعي)<sup>(2)</sup> وثالث له خلفية فارسية أو هندية (مكحول)<sup>(3)</sup>. بينما ر بما أتى الأخير من أسرة يهودية من أصل جغرافي مجهول (سليمان بن موسى)<sup>(4)</sup>. أما فقهاء مصر الموالي الأربع فإنهم يمكن أن يحددوا: فارسي (الليث)<sup>(5)</sup> وأخر نبوي (يزيد بن أبي حبيب)<sup>(6)</sup> ولم تتمكن من تحديد أصول الاثنين الآخرين. ومن المدهش أن من بين أهم فقهاء الشام ومصر المسلمين خلال القرنين الهجريين الأوليين لم يكن هناك أحد من أصول شامية أو يونانية أو قبطية مسيحية واضحة. أما الخلفية الإثنية لثمانية من الموالي في الكوفة فمن الصعب تحديدها. فاثنان منهم كانوا من أصول فارسية<sup>(7)</sup> وواحد من السود<sup>(8)</sup> وتبقى أصول الخمسة الآخرين غير واضحة، على أني أتخيل أن معظمهم قدموا من بلاد ما بين النهرين (موزوبوتاميا) ومن المناطق الشرقية للإمبراطورية الساسانية السابقة التي هزمتها القبائل التي استقرت في الكوفة. ومن بين الثلاثة عشر فقيهاً من الموالي في

(1) يحسب ما أورده الشيرازي، الطبقات، 77 وابن منظور، المختصر، المجلد (24) 60 – 68 كان والده من بين (أسرى إصطخر).

(2) يحسب ما أورده الشيرازي، الطبقات، 76 كان ينتمي إلى أسرى يمنيين ويحسب ما أورده أبو زرعة الدمشقي كان ينتمي إلى أسرى السند (ابن حجر، التهذيب، المجلد (6) .239).

(3) المعلومات عن مكحول متناقضة، فمن قائل أنه من السند (أنظر على سبيل المثال الشيرازي، الطبقات، 75)، (ابن قتيبة، المعرف، 257) ومن قائل أنه من فارس (ابن حجر، التهذيب، المجلد (10) 291).

(4) هذه النتيجة تعتمد على أسماء سليمان وموسى فقط ولا شيء غير ذلك.

(5) «نحن من الفرس من أصفهان» ابن حجر، التهذيب، المجلد (8) 459.

(6) أنظر على سبيل المثال، الذهبي، تذكرة الحفاظ (بيروت، د.ت)، 9 المجلد (1) 129.

(7) سليمان بن مهران (ابن حجر، التهذيب، المجلد (4)، 222 – 26) وأبو حنيفة (ابن حجر، التهذيب، المجلد (10) 449 – 52) وشاخت، مادة أبو حنيفة النعمان الموسوعة الإسلامية الجديدة، المجلد (1) 123.

(8) سعيد بن جبير (ابن قتيبة، المعرف، 253).

البصرة، تسعه تقربياً من أصول فارسية<sup>(1)</sup> وثلاثة آخرون قد تكون لهم نفس الخلافية<sup>(2)</sup> أما أصول الأخير (مسلم بن يسار) فإنها غامضة. أما فقهاء خراسان المموالي فقد كان أحدهم فارسياً والأخر من نسب تركي<sup>(3)</sup>.

ومعظم العلماء الفقهاء من أصل غير عربي كانوا من خلفية إيرانية. وهذا مؤكد لخمسين في المائة (26 فقيهاً) وربما كان الأمر كذلك أيضاً لـ (21٪) (11 فقيهاً أيضاً). وهذا يجعل العدد الإجمالي 71٪. وإذا ما أضفنا الفقهاء من أصول هندية وتركية، فإن النسبة ترتفع إلى حوالي 77٪. وأقل قليلاً من 10٪ من الفقهاء من أثيوبيا والنوبة وشمال أفريقيا غرب مصر (خمسة فقهاء). وأقل من 10٪ (خمسة فقهاء) لهم، أو يمكن أن نفترض أن لهم خلفية سورية أو مصرية مسيحية (فقيهان) ويهودية (ثلاثة فقهاء). وتبقى الأصول الإثنية والثقافية والدينية لـ 12٪ من العلماء غير العرب مجهرة أو غير معروفة تماماً<sup>(4)</sup>.

إلى أي مدى كان هؤلاء الفقهاء قريبين من أصولهم؟ إن الإجابة على هذا السؤال يمكن أن تعطينا انطباعاً عن درجة اندماجهم في المجتمع العربي - الإسلامي. ويمكن الإجابة على هذا السؤال بدون تردد في حالات تتوفّر فيها معلومات محددة عنه أو عن أسلافه أو محیطه وظروف دخوله للمجتمع

(1) هم الحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبو العالية رُفيع وأيوب بن أبي تميمة وعبد الله بن عون وهشام بن عبد الله وداود بن أبي هند وحميد الطويل والمعتمر بن سليمان.

(2) هم يونس بن عبيد والأشعث بن عبد الملك وإسماعيل بن مسلم. لم يذكر نسبهم في كتب التراجم وسلسلة أنسابهم لا تقدم أي إشارة لأصولهم، لكن مع ذلك بإمكاننا أن نفترض أن أصولهم تعود إلى المقاطعات الشرقية لأنهم كانوا موالي لقبائل عربية سكنت في منطقة ما بين النهرين وكانت نشطة في فتح الشرق.

(3) من أصول فارسية: عطاء بن أبي مسلم أصله من بلخ، واسم والده كان ميسرة (كما ذهب البعض) أنظر على سبيل المثال، ابن حجر، التهذيب، المجلد (7) 212 والذي من أصول تركية هو: عبد الله بن المبارك (وكان والده تركياً وأمه خوارزمية) ابن حجر، الطبقات، المجلد (5) 384.

(4) هذا أكثر من مائة بـ 50% لأن العلماء اليهود والنصارى شملوا في التصنيفات الجغرافية للأصول.

المسلم. لكن للأسف ليس الأمر غالباً كذلك. وفي غياب مثل هذه المعلومات، فإن النتائج يمكن أن يتم الحصول عليها من سلسلة النسب، إذا شملت أسماء أجنبية أو شائعة للعبيد أو الموالي ومن كتب سير الفقهاء. وهنا تبرز مشكلة: هل تخلص الشخص من اسمه عند دخوله الإسلام أو تبني اسماً إسلامياً بديلاً، كما يحدث عادة في الأزمنة الحديثة، أم أنه يحتفظ باسمه الأصلي ويعطي أسماء إسلامية فقط لأبنائه المولودين بعد دخوله الإسلام؟

حقيقة أن العديد من سلاسل نسب الموالي تنتهي فيها الأسماء الإسلامية بكنية، يكون فيها حامل الكنية اسمأً أجنبياً أو اسمأً من الأسماء الشائعة للموالي، يشير إلى أن الافتراض بأنه من حيث المبدأ لم يكن هناك تغيير أسماء عند دخول الإسلام. وكل ما هناك أن الشخص الذي دخل الإسلام حديثاً يتبنى كنية إسلامية أو عربية وغالباً (وليس دائماً) يستخدم خلفه هذه الكنية فقط. والأمثلة على ذلك: ربيعة بن أبي عبد الرحمن (فروخ) وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة (دينار/ميمون) وعطاء بن أبي رياح (أسلم) وعبد الله بن أبي نجيح (يسار) والحسن بن أبي الحسن (يسار) البصري وأيوب بن أبي تميمة (كيسان) وهشام بن أبي عبد الله (سبنار) وداود بن أبي هند (دينار) وحميد بن أبي حميد (تيريويه/طرخان).

وفي الحالات التي لم تستخدم فيها كنية، يمكننا أن نتبين القاعدة القائلة بأن الشخص الذي يسبق حامل اسم عربي هو الذي دخل الإسلام. فعلى سبيل المثال، سلسلة نسب الفقيه المشهور أبو حنيفة هي كالتالي: أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه. فهو والله ثابت يحملان أسماء عربية، بينما جده ووالد جده لهم أسماء فارسية. وبحسب قاعدتي فإن جده هو الذي دخل المجتمع العربي المسلم وأعطى ابنه اسمأً عربياً. ويوضح ما توصلت إليه ما تورده المصادر بأن جده تعود أصوله إلى كابول، حيث أصبح مولى لقبيلة عربية هي تيم الله بن ثعلبة، ودخل الإسلام وصار حراً<sup>(1)</sup>.

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (بيروت، د.ت) المجلد (13) 324 – 25 (يحسب حفيد أبي حنيفة)، انظر أيضاً مادة أبو حنيفة لشاخت 123، بالنسبة للقواعد، انظر: Bulliet,

أما بالنسبة للأسماء العربية، الأكثر شهرة وانتشاراً بين الموالى مثل يسار وميسرة وميمون ونافع ودينار واسم إسلامي مثل مسلم، فإن بإمكاننا أن نفترض أن حامل الاسم دخل المجتمع العربي عبداً وحصل على اسمه العربي أو الإسلامي من مالكه بدلاً من اسمه الأجنبي الأصلي أو بدلاً من ذلك، أحد أولاده غير الاسم الأجنبي إلى اسم عربي<sup>(1)</sup>.

وتوضح الأمثلة التالية ثلاثة حالات لفقهاء يمثلون أنواعاً مختلفة من الاندماج في المجتمع العربي المسلم، وهم من دخلوا الإسلام في الجيل الأول والثاني والثالث.

نافع مولى ابن عمر: اسم والده غير معروف. ويحسب المعلومات المبكرة جداً وربما أكثر المعلومات موثوقية، تملك ابن عمر نافعاً خلال فتح مدينة نيسابور الإيرانية والمناطق المحيطة بها في عام 30 هجرية/ 651 ميلادية، وهي حملة شارك فيها ابن عمر. ولأن نافعاً توفي عام 117 هجرية/ 735 ميلادية، فيظهر أنه عندها كان غلاماً صغيراً، ربما طفلاً. وفي الوقت نفسه أصبح ملك ابن عمر<sup>(2)</sup> وبالتالي حصل على اسمه العربي من سيده الذي ترعرع في بيته في المدينة. وبالتالي لا يمكن أن يكون قد حمل معه معرفة

(1) على سبيل المثال لمن له نسب غير فيه اسم أجنبي بآخر عربي انظر: Goldziher, Studien I, 133, note 2.

فقد يكون الاسم يسار - في بعض الحالات على الأقل - هو عبارة عن تطابق صوتي لاسم أجنبي، إذ يمكن أن يوحد معدلاً أرامياً للاسم العربي Yashar (أي العادل/ النقفي / التقفي) انظر: Koehler/Boumgartner, Lexicon, 414 الحال بالنسبة لجابر، سبق ذكره، اسمًا أجنبيًا عندما يكون حامله عبداً أو مولى، وهذا واضح في المرويات الواردة عن البعوث التي أرسلها النبي محمد (ص) وحول هذه المرويات انظر ما كتبه:

CI. Gilliot, «Les informateurs juifs, chrétiens de Muhammed. Reprise d'un problème traité par Alois Sprenger Theodore Noldeke in; Jerusalem Studies in Arabic and Islam 22 (1998), 84-126.

وبطبيعة الحال فالعبد بإمكانه أيضاً أن يحصل على اسم عربي عادي.

(2) انظر «Quo vadis» 55-52

واسعة عن ثقافته الأصلية. وهذا واحد من أمثلة قليلة لفقيه دخل بنفسه للمجتمع المسلم.

**الحسن البصري:** وقع والد هذا الفقيه المشهور سجينًا خلال فتح العراق، وأخذ إلى المدينة حيث أُعطي اسمًا عربيًّا مكان اسمه الفارسي وحرره سيده لاحقًا، تزوج امرأةً مسلمة، بالتأكيد، بعد دخوله الإسلام. إذ ولد الحسن نتيجة زواج والده في المدينة من جارية تحررت لاحقًا ونشأت في وادي القرى، شمال المدينة، وفي هذه الحالة وفي الحالات الأخرى التي يصبح فيها والد العالم الفقيه عضواً في المجتمع العربي المسلم، يتلقى الشاب نفسه تعليمه في بيته العربية مسلمة، مما يجعل من المستبعد احتفاظه بثقافة أسلافه.

**عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج:** اسم جده كان اسمًا يونانيًّا /إغريقياً جريج أي (جورجيوس). وحقيقة أنه أُعطي ابنه اسمًا مسلمًا عبد العزيز - يفترض أن الجد نفسه قد انضمَّ للمجتمع العربي، وأصبح مسلمًا. وتقوم هذه النتيجة على سلسلة نسب عبد الملك وتعضدها معلومات توردها المصادر تؤكد بأن جده كان عبدًا بيزنطياً كانت تملكه أم حبيب بنت جوير، زوجة عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أبي سعيد من بني أمية<sup>(1)</sup>، ونظرًا لأن أسلاف جريج معروفون كموالي لعشيرة خالد بن أبي سعيد، فإن لنا أن نفترض أن جريج قد حُرِرَ بعد دخوله الإسلام، وهكذا فإن هذا العالم المكي يقدم لنا شخصًا بدأ اندماجه في المجتمع المسلم من جده وكان والد عبد الملك عبد العزيز يعد عالماً مسلمًا ومحدثًا<sup>(2)</sup>.

أما إذا صنفنا الفقهاء بحسب تواريختهم أو دخولهم في المجتمع العربي المسلم، فإنه يظهر أن قلةً فقط كانوا من الطبقة الأولى ومن دخلوا الإسلام. وتشمل عيتنا ما لا يزيد عن خمسة فقهاء من هذا النوع<sup>(3)</sup>. ومعظم

(1) See Motzki, Anfange, 239-54.

(2) ابن حجر، التهذيب، المجلد (6) 333.

(3) نافع مولى ابن عمر، عكرمة مولى ابن عباس، مكحول، ميمون بن مهران، ورفيع بن مهران.

الفقهاء ينتمون إلى الطبقة الثانية، والتي تعني أن دخول المجتمع المسلم قد تمّ من طرف آبائهم. وهذا هو بالتأكيد حال عشرين فقيهاً. وهناك ثلاثة عشر آخر من ينتمون للطبقة الثالثة من الموالي. أما بالنسبة للبقية فإن المعلومات شحيحة جداً بحيث لا تسمح لنا أن نصنف. فلم أستطيع أن أحصل على إشارة توضح أن فقيهاً مهماً مبكراً حصل على تعليمه، دون ذكر تعليمه القانوني تحديداً، في ثقافته الأصلية وبعدها أصبح فقيهاً إسلامياً. وربما كان ذلك لشح المعلومات التي توفرها المصادر. تخيل أن المدن التي عاش العرب ومواليهم فيها بالقرب من أغلبية غير مسلمة، كما كان الحال في الفسطاط، استمر من دخلوا الإسلام في الاحتكاك بأهلهم من دينهم السابق وهناك بالفعل بعض الأمثلة على ذلك<sup>(1)</sup>. لكن في المقابل تخيل أيضاً أن من تحولوا إلى الإسلام قد استبعدوا أو طردوا من مجتمعاتهم المحلية الدينية السابقة، وأن الاتصال بهم متجنب، وأن من دخلوا الإسلام حاولوا أن يظهروا ولاءهم وصدق إسلامهم عن طريق قطع علاقتهم مع أصحاب دينهم السابق وتجنبو أي شيء يمكن أن يفسر كنوع من التعاطف مع دينهم السابق. وعلى أي حال بين الفقهاء الذين شملتهم عيتني، هناك قلة جداً من نشأوا في بيئة غير مسلمة بشكل أساسي.

### خاتمة

لقد أعطى العلماء الغربيون أهمية كبيرة للدور الذي لعبه العلماء من نسب غير عربي، كماً وكيفاً، في الفترة التأسيسية في مجالات العلوم

(1) على سبيل المثال عبد الله بن وهب الذي يعتبر فقيهاً مالكيّاً من طرف الشيرازي، (الطبقات، 15) ولم يشمل في عيتني. بحسب الرواية نادرة نقاشه في المصادر، تعلم الكتابة والقراءة من نصراني (أنظر:

Miklos Muranyi, Abd Allah b. Wahb, Leben und Werk, Al-muwatta' kitab al-muharaba herausgegeben und kommentiert (Wiesbaden, 1992) 18.

ولكنني على ذلك أتساءل ما إذا كان تعليم القراءة والكتابة أو حتى الدراسة في مدرسة ابتدائية نصرانية، يمكن أن يؤدي إلى تعلم المعرفة القانونية التي يفترض أن الفقه الإسلامي قد أخذها عن النصرانية والقانون الروماني والإقليمي!

الإسلامية عموماً ومجال الفقه الإسلامي على وجه الخصوص. على أن دراسة إحصائية معتمدة على عينة من الفقهاء المسلمين المهمين في القرنين الهجريين الأولين لا تدعم هذا الافتراض. إذ يشكل «عرب أقحاح» الغالبية بين المجموعة المختارة. كذلك فإن الافتراض الضمني بأن عدد الفقهاء ذوي النسب غير العربي كان أكبر في المراكز الواقعة في مناطق الأقاليم ذات الثقافة العتيقة العالية خارج الجزيرة العربية - والتي اعتبرت مراكز حاسمة في الفترة التأسيسية للفقه الإسلامي - أكثر منها في الجزيرة العربية. ورغم أن عينتي صغيرة، فإبني أتوقع أن النتيجة لن تكون مختلفة جوهرياً لو كانت قاعدة معلومات أكبر قد حللت (حتى لو شمل المحدثون في الدراسة<sup>(1)</sup>)، ويجب التأكد، على أي حال، من هذا بدراسات إضافية. فمن المفضل دراسة السؤال عن عدد وتأثير العلماء من الموالي في مجالات أخرى من مجالات العلوم الإسلامية كالتفسير والحديث والنحو.

بحسب العديد من المختصين في الدراسات الإسلامية، ورث الفقه الإسلامي العديد من الحلول للمسائل من القانون الروماني أو الروماني المحلي أو المسيحي أو اليهودي<sup>(2)</sup>. واعتبر بعض هؤلاء المختصين الفقهاء المسلمين من أصول غير عربية مسؤولين عن هذه الاقتراضات المدعاة. لكن مع ذلك فإن دراسة الأصول الإثنية للفقهاء غير العرب الذين شملتهم عينتي تظهر أن ثلاثة أرباعهم كانوا من خلفيات شرقية وأتوا من مناطق كانت أقاليم في الإمبراطورية السasanية السابقة. ولا يمكن أن يكونوا مسؤولين عن اقتراضات إسلامية من القانون الروماني أو الروماني المحلي<sup>(3)</sup>. والفقهاء ذوي الأصول المسيحية أو اليهودية بشكل واضح كانت أعدادهم قليلة جداً.

(1) J. Nawas ، مصدر سابق.

(2) The Legcy of Islam, ed. j. Schacht C.E. Bosworth (Oxford, 1974), 6.

(3) افتراض شاخت أن هذا النوع من الاستعارة جاء إلى الفقه الإسلامي عن طريق التعليم الهيليني البلاغي يمكن أن يرفض طالما أنه لم يقدم معرفة قانونية كبيرة أنظر : Crone, Roman, 9

إضافة إلى ذلك، فإن معظم هؤلاء الفقهاء كانوا من مسلمين من الجيلين الثاني والثالث، بينما اندمج مسلمو الجيل الأول في المجتمع العربي المسلم في طفولتهم، وبذلك ترعرعوا في بيئة عربية - مسلمة مقصوّلين عن جذورهم الإثنية. وهذه النتائج لا تعزز الافتراض القائل بأن الفقهاء من أصول غير عربية هم من قاموا بإحضار الاستعارات المزعومة معهم من أنظمتهم القانونية الأصلية.

وفي ضوء التحليل الكمي الذي قدمته هنا لا يمكنني الادعاء بأنه لم تكن هناك حالات افتراض قام بها فقيه غير عربي من القانون الذي ترعرع فيه هو أو ترعرع فيه أسلافه. وإنما تقترح نتائج هذه الدراسة فقط أنه لم يعد بإمكاننا أن نأخذ كمسلمية فكرة أن الفقهاء غير العرب نسباً هم الأداة الأكثر طبيعية للاقتراب من الأنظمة القانونية غير العربية السابقة على العصر الإسلامي. ومن المؤكد إمكانية أن هناك علماء قد تعلموا في دائرة ثقافتهم الأصلية، وبعدها اعتنقا الإسلام وقدموا حلواناً قانونية من قوانينهم السابقة إلى جسد الفقه الإسلامي - وأمثال هذه الحالات، يجب، مع ذلك، أن تثبت. وأنا شخصياً لا أعرف مثل هذه الحالات من القرنين الهجريين الأولين.

ومن حيث المبدأ فإن نتائج هذه الدراسة لا تؤثر في نظرية أن الفقه الإسلامي قد استعار أو افترض من مصادر وأنظمة قانونية أخرى. والنتيجة تقترح أنه ينبغي علينا أن نولي اهتماماً أكبر للطريقة أو الأسلوب الذي تمت به عملية الاقتراب المزعومة بشكل دقيق. فإذا ما ادعى، على سبيل المثال، أن قاعدة «الولد للفراش» قد افترضت عن القاعدة القانونية الرومانية *pater est quem iustae nuptiae demonstrant*<sup>(1)</sup>، فإنه ينبغي قبل ذلك إثبات أن الفقهاء

(1) افتراض الأصل الروماني لهذه القاعدة الإسلامية جاء من طرف جولديسيهير (Studien, 1) وكذلك من طرف شاخت (Origins, 181-82) ولقد رفضته كرون (Roman, 10-11, 105-6) وفي رأيها يوجد أيضاً تشابه يهودي لا يلغى بالضرورة الأصل الروماني. بالنسبة لهذه القاعدة ما كتبه Motzki, Anfänge, 76, 83 ويزادات 20 - 115 وكذلك U. Rubin «Al-walad lil-firash» في الجمعية الإسلامية ضد «الزنا» في Studia Islamica 78 (1993) 5-26

المسلمين الأوائل الذين روجوا لهذه القاعدة كانوا من غير العرب، وتعود أصولهم إلى المناطق البيزنطية السابقة، وهو ما لم يبدُ متواافقاً أو صحيحاً حتى الآن.